مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

IASJ

المجلات الاكاديمية العراقية

تحليل أثر الاقتصاد الرقمي على التنمية في بيئة الدول العربية : بلدان مختارة

محسن خضير عباس [a] * ، مصطفى راشد علي [b]

a جامعة واسط /كلية الادارة والاقتصاد

b مديرية تربية ذي قار

معلومات المقالة

تاريخ البحث

الاستلام :2020/7/23

تاريخ التعديل :2020/8/12

قبول النشر :2020/8/13

متوفر على الأنترنيت:2020/9/30

الكلمات المفتاحية :

الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد التقليدي

الاحتياجات التعليمية

التطور الالكتروني

صنع القرار

الملخص

ان التحولات الكبيرة التي طرأت على النظام الاقتصادي بشكل عام بسبب ما شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من نمو متسارع وبشكل متكامل والتي بلغت ذروتها في اندماج تكنولوجيا اجهزة الكمبيوتر والاتصالات والذي كان من نتائج هذا الاندماج والتحول العلمي التكنولوجي ضهور ما يسمى بمجتمع الاقتصاد الرقمي او الاقتصاد الجديد او اقتصاد الانترنت ومن ابرز صور هذا الاقتصاد هو التجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية والادارة الالكترونية ، كما ان هذا المجتمع تشكل فيه المعلومات المورد الاساسي على العكس من القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تعتمد على الموارد الطبيعية ، لذا اصبح لزاماً على جميع البلدان مواكبة الدول المتقدمة التي قطعت اشواطاً كبيرةً في عالم الرقميات من خلال زيادة الانفاق على مشاريع البحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية وزيادة قدراتهم المعرفية وتوفير البنى التحتية ، كون الاقتصاد الرقمي اصبح احد العوامل الداخلة في معادلة النمو الاقتصادي بعدما كان سابقاً يعتبر متغير خارجي ، لذا فان قوة الامم لا ينظر لها من ناحية امتلاكها للثروات الاقتصادية فحسب انما مقدار امتلاكها للمعلومات وقدرتها في توظيف هذه المعلومات في انشطتها الاقتصادية الحقيقية.

Analyzing the Impact of the Digital Economy on Development in the Arab countries : A study on Some Arab countries

Mohsen Khudair Abbas [*a] , Mustafa Rashid Ali [b]

a University of Wasit , college of Administration and Economics.

b Directorate of Education in Thi-Qar.

Abstract

The major transformations has occurred in the economic system in general due to the rapid and integrated growth in the information and communications technology sector. This sector has reached the peak in merge the integration of computer and communications technology, which is one of the results of this merge and the scientific and technological transformation. The emergence of the digital economy society or the new economy (so-called Internet economy). One of the most prominent forms of this economy is electronic commerce, electronic banking and electronic management. Unlike other economic sectors that depend on natural resources, it became obligatory for all countries to keep pace with the developed countries that have made great strides in the digital world by increasing spending on research , development and , human resource projects. This is in addition to the increase of their knowledge capabilities and infrastructure. As the digital economy has become one of the factors involved in the equation of economic growth , the strength of nations is not only seen in terms of its possession of economic wealth, but also in the amount of its possession of information and its ability to use this information in its real economic activities.

* Corresponding author : E-mail addresses : mkdhair@uowasit.edu.iq.

2020 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2020-10-3/163-181

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم التحول نحو الاقتصاد الرقمي المبني على المعرفة والابقاء على الاقتصاد التقليدي القائم على الموارد الطبيعية كون الاقتصاد الرقمي يتطلب استثمارات اقتصادية وبشرية تفتقر لها البلدان العربية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاقتصاد الرقمي يعتبر قوة اقتصادية كبيرة داعمة للقطاعات الاخرى ومساهم كبير في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان التي تعتمده .

هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل مكونات الاقتصاد الرقمي لاسيما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة البلدان العربية وبيان اسباب الفجوة الرقمية بينها وبين البلدان المتقدمة.

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من اهمية مكونات الاقتصاد الرقمي باعتباره الاداة الحقيقية لتحقيق النمو الاقتصادي في جميع البلدان التي اعتمدته وعلى البلدان العربية اعتماده اذا ما ارادت تحقيق النمو الاقتصادي لكافة القطاعات الاقتصادية.

الاطار النظري

الاقتصاد الرقمي أطار من المفاهيم

اولاً : مفهوم الاقتصاد الرقمي

لقد تعددت التسميات التي اطلقت على الاقتصاد الجديد القائم على المعلومات والذي لم يكن ظاهرة جديدة انما ظهر الى الواقع العملي منذ عام 1921 ، وقتها كانت الطبيعة الاقتصادية للمعلومات آنذاك بداية لانطلاق تفكير الرواد من الاقتصاديين في هذا المجال ، كذلك بروز قطاع المعلومات باعتباره قطاع رابع مضافاً الى قطاع الصناعة والزراعة والخدمات سوف يعمل على التخفيف من مشكلة ندرة الموارد لان اذواق المستهلكين لا يمكن ان تبقى ثابتة بل ستتغير عند تغير التقنية مع الزمن ، لذلك كانت التسميات منطلقة من الثورة الرقمية فمنها الاقتصاد الرقمي او اقتصاد المعلومات او اقتصاد المعرفة او اقتصاد الانترنت ، فالاقتصاد الرقمي يعرف على انه ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على استخدام ادوات الثورة التقنية للمعلومات والاتصالات للقطاعات الجديدة التي تعمل في مجال التقنية الدقيقة ، ويمكن ان نعرف الاقتصاد الرقمي بتعريف اخر على انه الاقتصاد الذي يعتمد على تقنية المعلومات الرقمية ويقوم بتوظيف المعلومات والمعرفة في ادارته كونها المورد الجديد للثورة ومصدر الهام ابتكاراتها الجديدة (حسن مظفر، 2006: 13) ، كما يعرف الاقتصاد الرقمي بانه التفاعل والتكامل المستثمرين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة والاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة اخرى بما يحقق المرونة والشفافية والسرعة الانتاجية لكل المؤشرات الاقتصادية المساندة للقرارات الاقتصادية والمالية والتجارية في الدولة خلال فترة زمنية معينة ، وهنا تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً استراتيجياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحويل نمط الاداء الاقتصادي في الاعمال التجارية والاستثمارية من الشكل التقليدي الى الشكل الالكتروني من خلال الانخفاض في الوقت والتكلفة ، كما يساعد الاقتصاد الرقمي على قدرة اندماج اقتصاد دولة ما في الاقتصاد العالمي وزيادة الفرص في التجارة العالمية وامكانية الوصول الى الاسواق العالمية والقطاعات السوقية التي لم يكن من السهل الوصول اليها في الماضي كما يزيد الاقتصاد الرقمي من اواصر الترابط بين المنتجين والمستوردين والمستثمرين وشركات التأمين والبنوك والاجهزة الحكومية والضرائب والكمارك والمؤسسات الدولية وغيرها ، لذا الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد القائم على الانترنت والذي يتعامل مع المعلومات الرقمية والشركات الرقمية والزبائن الرقميين والمنتجات الرقمية والتكنولوجيا الرقمية (جعفر حسن ،2010: 18) كما يمكن ان يعرف الاقتصاد الرقمي بانه ذلك الاقتصاد الذي يرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات والذي يعبر عن رؤى مستقبلية لعالم تكون المعلومات فيه الركيزة الاساسية للاقتصاد وللعلاقات البشرية ككل والتي تتجسد في بنية تحتية رقمية عالية تكفل تحقيق ذلك في جميع مجالات الحياة ، او يمكن تعريفه بانه الاقتصاد المستند على تقنية المعلومات الرقمية وتوظيف البيانات والمعلومات المعرفية في ادارته واعتبارها من موارد الثروة الجديدة ومصدر الابتكار والابداع والتطور (مهدي وعبد ،2018: 22) من خلال ما تقدم يتبين ان الاقتصاد الرقمي مبني على التطور التكنولوجي والمعلوماتي وتكون فيه المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت من العوامل الاساسية للقيام بالكثير من الاعمال الانتاجية والاستثمارية وتبادل البضائع والسلع بين المستهلكين والمنتجين وتكون فيه المعلومات والبيانات هي المادة الاولية للانتاج اضافة الى امكانية الوصول الى الاسواق العالمية باقل التكاليف واقصر وقت ممكن اضافة الى ان مصادر الثروة في هذا الاقتصاد هي مصادر غير ناضبة .

ثانياً : خصائص الاقتصاد الرقمي

1. سهولة الوصول الى المصادر والمعلومات

يعتمد نجاح وتطور الاقتصاد الرقمي على قدرة المؤسسات والافراد على المشاركة في شبكة المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة ويتطلب ذلك الاشتراك الفاعل في هذه الشبكات وفي

الاقتصاد الرقمي وضرورة توفير البنى التحتية في الاقتصاد كشبكات الكهرباء والهاتف ومكانية انخفاض تكاليف ورسوم هذه الخدمات وتوفير الموارد المالية اللازمة لاستخدام الاموال الالكترونية والبطاقات البلاستيكية مثل بطاقات الائتمان الدائنة والمدينة (فريد النجار ،2007: 25) .

2. المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي

يتضمن الاقتصاد الرقمي الاعمال التكنولوجية المتمثلة بالتجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التوصيل الالكترونية والمعلومات الالكترونية والبرمجيات ، وهذه الاعمال تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي الاجمالي والتخصص والموارد والقطاعات الاقتصادية ، لذلك يرى معظم الاقتصاديين ان مكونات الاقتصاد الرقمي تختلف لاختلاف نطاق الاقتصاد ، كما تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على درجة التنافس وطبيعة المراكز التنافسية ، كما يختلف هيكل السوق استناداً الى تطبيق التكنولوجيا المعلوماتية وتطور منظومة الاتصالات في الاقتصاد الرقمي ويكون ذلك على مستوى الاقتصاد الدولي او المحلي (جعفر حسن ،2010: 96) .

3. الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لأتخاد القرارات

في الاقتصاد الرقمي يمكن التحكم في المعلومات من خلال الاستخدام الفعال لهذه المعلومات وتوظيفها لصالح القرارات والسياسات الاقتصادية ، كما ان لمهارات ادارة المعلومات دور اساسي في نجاح القرارات الاستثمارية عند اتخاذها وهذه القرارات تتميز بالدقة والامد البعيد في نفس الوقت كون الاقتصاد الرقمي يوفر لمتخذي القرار المعلومات الدقيقة والاساسية والهامة ، اي ان المعلومات تكون ذات كفاءة وتأثير كبيرين (جعفر حسن ،2010: 97) .

4. مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي

ان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً فعالاً واساسيا ومؤثراً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وكذلك في الاستثمارات الرأسمالية وتجارة البلدان الالكترونية سواء الداخلية منها او الخارجية ، كما ويؤثر الانترنت على اسلوب العمل واسلوب اداء المعاملات التجارية التي تعتمد كثيراً على التكنولوجيا في اداء مهامها (بلقاسم سعودي واخرون ،2019: 6).

بالإضافة الى ما تقدم هنالك خصائص اخرى يتميز بها الاقتصاد الرقمي نتيجة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها المحرك الاساس والقوة الدافعة نحو الاقتصاد الرقمي ومن هذه الخصائص هو اعتبار المعلومة قوة الثورة الرقمية كون الاقتصاد الجديد قائم على المعلوماتية والثروة الفكرية وبالتالي لم تعتبر الموارد الطبيعة هي المحرك الدافع نحو تطور الاقتصاد وكذلك ليس العدد الكمي للموارد البشرية ، كذلك من خصائص الاقتصاد الرقمي انه مستند على نموذج ينبع من قدرة البشر وتمكنهم من استخدام المعرفة والمعلومات وقابليتهم على تطوير هذه المعارف والمعلومات واعتبارها عوامل اساسية لها قيمة اقتصادية منتجة ، كما اصبح بامكان تشغيل معظم المشاريع والانشطة الاقتصادية بواسطة الانترنت بدون اللجوء للتحريك الفعلي للافراد او المؤسسات ، اضافة الى ذلك فقد ارتبط الاقتصاد الرقمي بدرجة كبيرة جداً بالتغيرات التي تحدث خصوصاً في البيئة الصناعية التي ترتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا يشير الى مدى امكانية التكنولوجيا في تطوير الاقتصاد الرقمي وجعله يختلف كثيراً عن الاقتصاد التقليدي اما اهم اهداف الاقتصاد الرقمي فقد يمكن ذكرها بان الاقتصاد الرقمي يمكن ان يتحقق في المنشآت والمؤسسات بواسطة المنافع التي يحققها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن اهم هذه الاهداف ما يأتي :- (جعفر حسن،2010: 99) .

1. ازالة ألحواجز ألجغرافية .
2. ازالة ألحواجز الزمنية .
3. تحسين التعامل مع القيود والتكاليف .
4. تحطيم الحواجز الهيكلية .

ثالثاً : عوامل الاندماج في بيئة الاقتصاد الرقمي

ان التحول من الاقتصاد التقليدي او الاقتصاد المادي المعتمد على الموارد الطبيعية الى الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرأسمال البشري يتطلب توفر مجموعة من العوامل ومن أهمها :-

1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)

ان اقامة بنى تحتية تكنولوجية ضمن اطار الاقتصاد الرقمي يعتمد في الاساس على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل صناعة البرمجيات ومعدات الاعلام الالي والتي تعد صناعة ابتكارية تعتمد على رسم واعداد وتصميم وتنفيذ ومن ثم اختبار برامج تشغيل الحاسب الالي والذي يتضمن كذلك مجموعة اوامر وتعليمات للحاسوب لكي يقوم بمجموعة الاعمال المتكاملة لغرض الوصول الى نتيجة معينة ، ومن مميزات هذه الصناعة انها تعتمد بالأساس على العقل البشري وانتاجها لا يمكن ان يحدد بزمان او مكان ، كذلك الخضوع لمنظومة تسويقية متكاملة ، عدو وجود عوامل ملوثة للبيئة ، عائداتها مرتفعة وبشكل سريع ، منافستها للأسواق الخارجية.

وحسب تقرير جمعية الامم المتحدة في العلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية (UNCSTD) على البلدان النامية التي ترغب في الاندماج في اقتصاد المعرفة ان تركز جيداً على موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للارتقاء في بلدانها الى مصاف البلدان المتقدمة .

2. التعليم ومجتمع المعلومات

ان الانفاق على التعليم كان ينظر له سابقاً على انه نوع من انواع الاستهلاك ، اما في الوقت الحاضر فيعتبر الاستثمار في رأس المال البشري له الاثر البالغ في التنمية الاقتصادية ، وفي ظل وجود الاقتصاد الرقمي اتجه الاهتمام صوب النشاط الذي يتطلب كثافة المعرفة وهذا يخص جانب التعليم باعتباره المجال الذي تتطور فيه الطاقات البشرية والتي تحتاجها صناعة الاقتصاد الرقمي ، اما في الدول النامية حيث يوفر استخدام تكنولوجيا المعلومات المستخدم لدعم عملية التعليم سواء النظامي او غير النظامي امكانات هائلة لتطوير قدرات الافراد ، ولاجل جعل التعليم منسجم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي يجب التركيز على الافراد الذين تتوفر لديهم القدرة الابداع والابتكار .

3. البحث والتطوير

يعتمد الاقتصاد الرقمي بشكل كبير على مختبرات البحث والتطوير ، حيث تولي حكومات الكثير من الدول المتقدمة الاهمية البالغة للبحث والتطوير بأعتباره احد الاركان الرئيسة للدخول الى الاقتصاد الرقمي ، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الانفاق على ألبحث والتطوير كجزء من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في اغلب البلدان المتقدمة وارتفاع هذه النسبة يعتبر من ضمن مؤشرات الاقتصاد الرقمي في هذه البلدان ، كما تتقاسم الحكومة والقطاع الخاص في الدول المتقدمة في تقاسم الادوار بالانفاق على مشاريع البحث والتطوير ، حيث يقوم القطاع الخاص بتمويل المشاريع التي يمكن ان تدر ارباحاً خلال فترة زمنية اقصاها (5) سنوات او اقل ، اما المشاريع التي تحقق ارباحاً خلال (10) سنوات او اكثر فيكون تمويلها من قبل القطاع العام او الحكومة ، في حين المشاريع التي ينتظر ان تحقق ارباحاً خلال الفترة بين (5) و(10) سنوات فيكون تمويلها بالاشتراك بين القطاعين العام والخاص واستنادا الى هذا التنظيم في تمويل مشاريع البحث والتطوير سيكون هنالك مردود مادي كبير على الاقتصاد الرقمي (باسم غدير ،2010: 38) .

4. العولمة

ما يمكن ملاحظته في وقتنا الحاضر هو ان العولمة قد احدثت سوقاً غير محدود حيث السوق بجميع اشكالها لم تعد محصورة ضمن حدود بلد معين ، فعلى سبيل المثال اصبحت الدول الاوربية من خلال وجود الاتحاد الاوربي قوة اقتصادية كبيرة وذلك لتجاوزها الحدود السياسية والجغرافية واصبحت احد الشركاء الفاعلين في التجارة العالمية ، وما يمكن ملاحظته ان اغلب بلدان العالم وخصوصاً الصناعية منها التي هي في طور النهوض كالصين مثلاً اخذت تتسابق لكي تصل الى اسواق عالمية جديدة اضافة الى اسواقها المحلية ولكي تضمن الحصول على حصة من السوق العالمية في كل العالم ، كما الن العولمة لم تختصر المكان فقط بل الزمان ايضاً حيث اصبح وقت العمل مستمر على طول اليوم ولجميع ايام السنة ، وهذا يعني على الشركات والمؤسسات ان تأخذ منحنى عمل عالمي لكي تستطيع ان تنافس وتبقى في السوق ، وهذا يعود الى العولمة بابعادها المختلفة ، لهذا يمكن القول ان للعولمة الدور الابرز لنشوء الاقتصاد الرقمي المتميز باسواقه الممتدة ومنتجاته المعمولة واعتماده الاساس على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي ستظهر لنا تحولات اكثر تطوراً مما نشهده الان (نغم عزيز ،2018: 16) .

5. الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المحتكر الاكبر للتكنولوجيا على مستوى العالم وخصوصاً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وبالتالي هي المحرك الاساس للاقتصاد الرقمي ، حيث ينظر الى الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات وألاتصالات من زاوية واحدة ، كما ان الشركات المتعددة الجنسيات اصبح منتجها الاساس والوحيد الذي يُصدر هو ((المعرفة الصريحة)) والذي يتجلى بالمنتجات الرقمية والذي يتركز فيه رأس المال بشكل كبير ، والذي نتج عنه ابعاد لكثير من راسماليي العالم كونهم لا يمتلكون القدرة على مجابهة تلك الشركات العملاقة ، وحسب قائمة فورتشن (fortune) هنالك 500 شركة على مستوى العالم من الشركات متعددة الجنسية تتحكم في الاقتصاد العالمي وتستحوذ عليهِ ، لاستحداثها اساليباً حديثة في العمل والادارة ، كما انها تتحكم في القدرات التكنولوجية التي تستخدم في النشاطات الاقتصادية ، وذلك لامتلاكها القدرات التي تمكنها من توليد المعرفة التكنولوجية وانتاجها ثم بعد ذلك نقلها وتوزيعها وهذا ما يعطيها القدرة والسيطرة على جميع النشاطات التي تعتمد على التكنولوجيا في عملها الانتاجي (فليح حسن ،2007: 192).

6. الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة

تعتبر التكنولوجيا احد المحركات الدافعة للاقتصاد الرقمي وذلك لارتباطها الوثيق به كون التكنولوجيا احدى صور تجليات المعرفة والتي تعد حافزاً للتطور الدائم للاقتصاد الرقمي في المستقبل ، حيث ساهم التقدم في التكنولوجيا والنضوج في التنظيم على زيادة التراكم الرأسمالي وخلق التنافس بين الشركات من خلال تطبيق الافكار العلمية في الواقع العملي من قبل المهندسين والعلماء ، كما ساهمت التكنولوجيا في المحافظة على الانتاج

الصناعي ولكن بنوعية جيدة وكفاءة وانتاجية كبيرتين وتكاليف منخفضة ، والاهم من ذلك ان التحولات التكنولوجية احدثت صدمة كبيرة على مستوى المعرفة مما جعلها (اي المعرفة) تساهم في اداء وظيفتين اساسيتين : الاولى البحث والتطوير لإنتاج ألمعرفة ألجديدة ، والثانية هي انتشار المعرفة عبر سلسلة التراكمات المعرفية والتقنية (حسن العلمي ،2013: 18) .

رابعاً : مقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

توجد مجموعة معايير يمكن من خلالها ايجاد الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي ومن هذه المعايير سعة الاقتصاد ، الاعمال ، المستهلكون والحكومة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الاتي :

جدول رقم (1) الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي (المجموعة 1)

المعيار	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
	سعة الاقتصاد	
الاسواق	مستقرة	حركية
حدود المنافسة	قومية	عالمية
الشكل التنظيمي	بيروقراطي	برغماتي
البنية	تصنيعية في جوهرها	خدمية ، معلوماتية في جوهرها
مصدر القيمة	مواد خام ، رأس مال طبيعي	رأس مال انساني واجتماعي
	الاعمال	
تنظيم الانتاج	انتاج كبير	انتاج مرن
المحرك الرئيسي للنمو	رأس مال / عمل	ابتكار / معرفة
المحرك التقني الرئيسي	الماكنة	الرقمية
مصدر الميزة التنافسية	خفض التكلفة من خلال الموازنة	الابتكار ، الجودة والقدرة على التكيف
اهمية الابحاث / الابتكار	بين المنخفضة والمتوسطة	كبيرة
العلاقات مع الشركات الاخرى	اداء منفرد	تعاون وتفوق
	المستهلكون / العمال	
الاذواق	ثابتة	سريعة التغيير
المهارات	مهارات عمل محددة	مهارات واسعة وقدرة على التكيف
الاحتياجات التعليمية	تعليم او تدريب حرفي محدود	تعلم مدى الحياة
طبيعة التوظيف	مستقرة	الاعتماد المتزايد على التعاقد والتأسيس على اساس المشروع
	الحكومة	
العلاقة بين الحكومة والعمال	فرض التنظيمات	تشجيع فرص النمو الجديدة
التنظيم	قيادة وسيطرة	مرن ويرتكز الى السوق

خدمات الحكومة	دولة رفاه	دولة مخولة

باسم غدير غدير – اقتصاد المعرفة – شعاع للنشر والتوزيع ، حلب ، 2010 ، ص37-36 .

وهنالك ايضاً معايير اخرى تختلف عن المعايير السابقة يمكن من خلالها ان نفرق بين الاقتصاد الر قمي والاقتصاد التقليدي وهي من حيث السوق والمغامرة ومن حيث قوة العمل وكما موضح في الجدول الاتي :-

جدول رقم (2) الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي (المجموعة 2)

المعيار	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
السوق		
التطور الالكتروني	ثابت	متغير
تغيرات السوق	بطيئة وخطية	سريعة لا يمكن التنبؤ بها
السيطرة	المنتج هو المسيطر	المستهلك هو المسيطر
حياة المنتجات والتقنيات	طويلة	قصيرة
محرك الاقتصاد الاساسي	القوة الصناعية الكبيرة	رجال الابتكار
هدف المنافسة	محلي	عالمي
لعبة التنافس	الحجم (الكبير يأكل الصغير)	السرعة(السريع يأكل البطيئ)
المغامرة		
خطوات العمل	بطيئة	سريعة
مقياس النجاح	الربح	دخول السوق والبقاء فيه
محرك النمو	المال	المعرفة ، الناس والقدرات
المصادر الاساسية للتجديد	البحث	البحث واستراتيجية المخاطرة وادارة المعرفة
صنع القرار	موزع	عمودي
نمط العمل	تقليدي يعتمد على الاوامر والتحكم	جديد ويحتاج للناس والمعرفة والترابط
قوة العمل		
الزعامة	عمودية	مشتركة
المهارات	قياسية	مرنة ومتعددة
المتطلبات الثقافية	درجة من المهارة	التعليم المستمر
ادارة علاقات العمال	مجابهة ومواجهة	عمل جماعي

المصدر : باسم غدير غدير ، اقتصاد المعرفة :شعاع للنشر والتوزيع ، حلب ،2010 ،ص38.

خامساً : مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي

في عام 1997 قُدم تقرير الاقتصاد الرقمي الناشئ (The Emerging Digital Economy) الذي يصدر عن وزارة التجارة الامريكية ، نموذج لمجموعة المؤشرات التي يجب الاعتماد عليها لأجل قياس الاقتصاد الرقمي ، وهذه المؤشرات يمكن توضيحها فيما يأتي (Erik & Brian , 2000:19) :-

1. شكل وحجم مكونات الاقتصاد الرقمي الرئيسية والتي لا تزال في مرحلة التطور ، كالتجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية وغيرها ، وبصفة عامة تطور انظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة به وكثافة انتشارها في اماكن العمل .
2. ما تقوم به شركات الاعمال من استخدام للتكنولوجيا المتطورة وخصوصاً في مجال التجارة الالكترونية .
3. التغيرات التي تحصل في هيكل والوظائف المطلوبة في سوق العمل ، والتي تتضمن تغيرات في كيفية توزيع السلع والخدمات اضافة الى التغيرات في طبيعة المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية .
4. تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها اقتصادياً واجتماعياً ، مثل التغير الحاصل في الانتاجية نتيجة الاستثمار في تكنولوجيا ألمعلومات .
5. طبيعة الخصائص الديموغرافية للمجتمع في ظل وجود الاقتصاد الرقمي .

الاقتصاد الرقمي في ظل المؤشرات التكنولوجية

ان وجود الاقتصاد الرقمي في بيئة معينة يتطلب توافر مجموعة من المقومات الاساسية وخصوصاً ما يتعلق منها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث تواجدها ودرجة تطورها ومدى انتشارها وامكانية تطبيقها في اي بلد لبيان مدى امكانية تطبيق الاقتصاد الرقمي في بيئة ذلك البلد ومن هذه المؤشرات ما يلي :-

1. خدمات الهاتف النقال

تعتبر خدمة الهاتف النقال واحدة من المقومات الاساسية التي يستند اليها الاقتصاد الرقمي في تطبيقه كونها تعد من مؤشرات تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولبيان مستوى تطور هذه الخدمة ندرج الجدول الاتي والذي يمثل معدل انتشار الهاتف النقال في مجموعة من البلدان العربية للاعوام (2010- 2009) وكالاتي :-

جدول رقم (3) معدل نمو خدمات الهاتف النقال في البلدان العربية للأعوام (2010- 2009)

ت	اسم البلد	عدد المشتركين في شبكات الهاتف النقال للعام 2009	عدد المشتركين في شبكات الهاتف النقال للعام 2010	معدل النمو %
1	فلسطين	1800000	2437717	35
2	اليمن	8313000	11085000	33
3	مصر	55352233	70661005	28
4	العراق	19722000	24000000	22
5	لبنان	2390317	2874766	20
6	قطر	1948770	2329255	20
7	سوريا	9981861	11696212	17
8	عمان	3970563	4606133	16
9	السودان	15339895	17654230	15
10	السعودية	44864355	5156475	15
11	الكويت	3876000	4400000	14

12	البحرين	1401974	1567000	12
13	الاردن	6014366	6620000	10
14	الامارات	10671878	10926019	2

United Nations ,Regional Profile of the Information Society in the Arab Region , Economic and Social Commission for Western Asia , E/ESCWA/ICTD/2011/4,Beirut , P.19

من خلال تحليل بيانات الجدول اعلاه نلاحظ ان بعض البلدان الاقل نمواً اقتصادياً هي من تصدرت قائمة البلدان الاكثر استخداماً لخدمات الهاتف النقال حيث نلاحظ ان دولة فلسطين قد تصدرت مجموعة البلدان العربية بمعدل نمو قدره (35%) وكذلك دولة اليمن التي بلغ مدل النمو فيها (33%) تلتها بعد ذلك دولة مصر بمعدل (28%) في حين جاء العراق بالمرتبة الرابعة بمعدل (22%) ، اما فيما يخص دول مجلس التعاون الخليجي فقد كانت دولة قطر في المقدمة بمعدل نمو قدره (20%) في حين كانت دولة الامارات في اخر الترتيب بمعدل نمو قدره (2%) والشكل البياني الاتي يوضح ذلك :-

شكل رقم (1) معدل نمو خدمات الهاتف النقال في البلدان العربية للأعوام (2010- 2009)

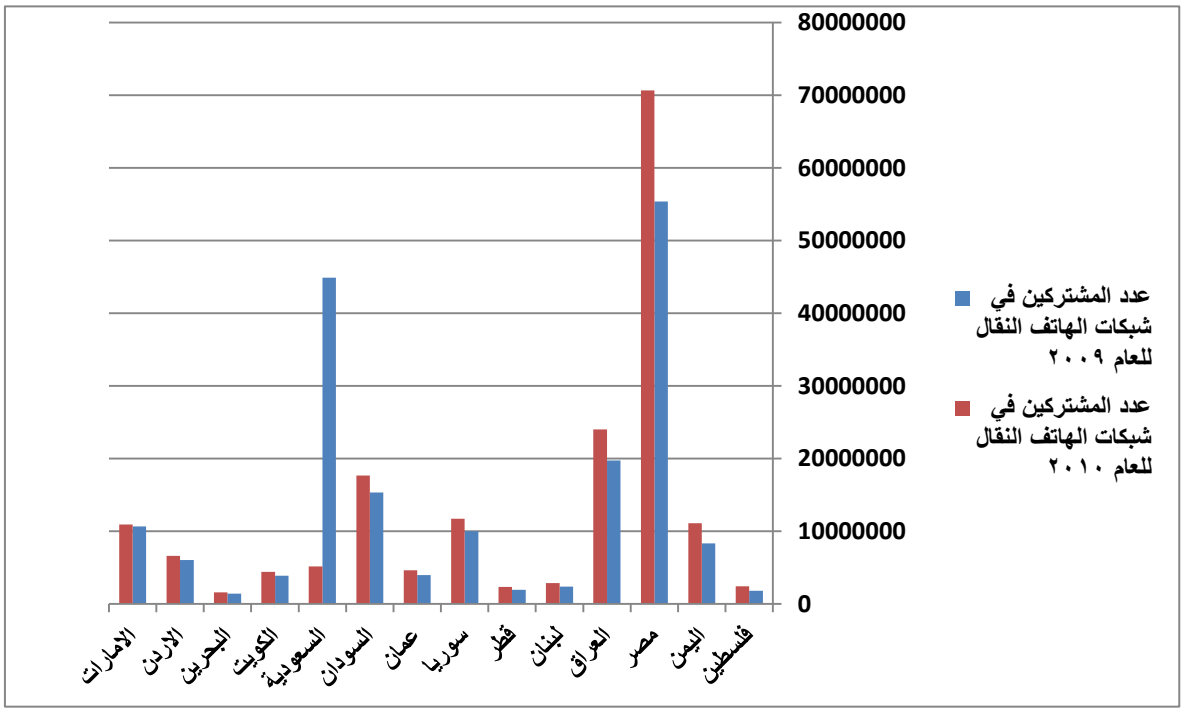

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3) اما في الاعوام (2011 – 2012) فقد اختلف كثيراً عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال عن الاعوام السابقة وتصدرت بلدان اخرى اختلفت عن البلدان التي كانت متصدرة والجدول الاتي يوضح ذلك :-

جدول رقم (4) معدل نمو خدمات الهاتف النقال في البلدان العربية للاعوام (2011- 2012)

ت	اسم البلد	عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال للعام 2011	عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال للعام 2012	معدل النمو %
1	الاردن	7482561	8984252	20.9
2	الامارات	11727401	13775252	17.5
3	البحرين	1963650	2123903	25.4
4	عُمان	4809248	5277591	9.7
5	قطر	2302225	2600000	12.9
6	العراق	25519000	26756000	4.8
7	الكويت	4934160	5526000	12
8	فلسطين	2884964	3041000	5.4
9	لبنان	3387000	4000000	18.1
10	مصر	83425145	96798801	16
11	السعودية	53705808	53012322	1.3-
12	اليمن	11668000	13900000	19.1

الامم المتحدة ، تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ، بيروت 2013، ص 20.

من ملاحظة الجدول اعلاه نلاحظ تصدر دولة البحرين لعينة الدول العربية اضافة الى تصدرها دول مجلس التعاون الخليجي الست بمعدل نمو قدره (25.4 %) ، تليها بعد ذلك الاردن بمعدل نمو (20.9%) لتأتي بعد ذلك كل من اليمن ولبنان بمعدل نمو قدره (19.1%) و(18.1%) على التوالي ، ثم بعد ذلك تأتي دولة الامارات بالمرتبة الثانية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي لتسجل معدل نمو في خدمات الهاتف النقال يقدر بحوالي (17.5%) وبعدها دولة قطر بمعدل نمو (12.9%) ، اما دولة السعودية فقد كانت على العكس من دول المجلس فهي لم تسجل اي ارتفاع في معدل نمو خدمة الهاتف النقال بل سجلت انخفاضاً ملحوظاً يقدر بـ (1.3%) ، اما في العراق فقد كان هنالك نمو في خدمة الهاتف النقال بنسبة ضئيلة قدرت بـ (4.8%) . اما فيما يخص معدل انتشار الهاتف النقال في البلدان العربية المختارة للعام 2012 فيوضحا الشكل الاتي :-

شكل رقم (2) معدل انتشار الهاتف النقال في البلدان العربية المختارة (2012)

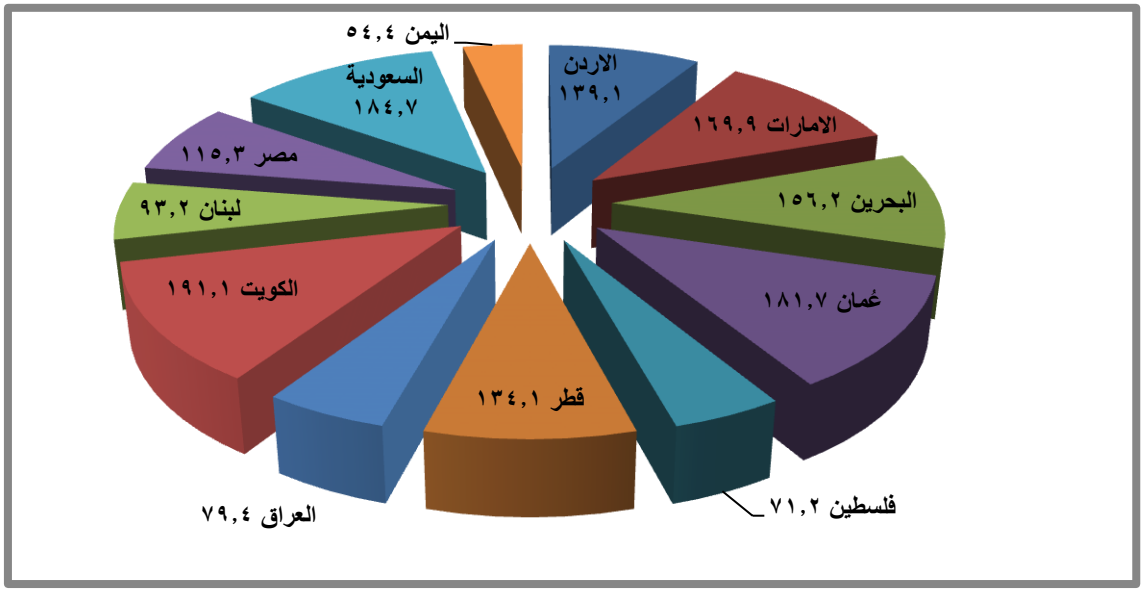

الامم المتحدة ، تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية 2013 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ، بيروت ، ص 20.

1. معدل خدمات الانترنت

يعد الانترنت في البلدان المتقدمة اكثر نفاذاً منه في البلدان النامية على الرغم من تزايد معدلات النمو حيث تشهد خدمة الانترنت زيادة سريعة في البلدان العربية نتيجة الاقبال المتزايد عليها من نوع الحزمة العريضة بنوعيها الثابتة والنقالة ويمكن توضيح معدلات نمو خدمة الانترنت في عينة من الدول العربية نوضح الجدول الاتي :-

جدول رقم (5) معدل نمو مستخدمي خدمة الانترنت في البلدان العربية المختارة للاعوام (2011-2012)

ت	البلد	عدد مستخدمي خدمة الانترنت 2011	عدد مستخدمي خدمة الانترنت 2012	معدل نمو عدد مستخدمي خدمة الانترنت %
1	الامارات	6.322.581	6.889.992	9
2	البحرين	1.046.803	1.196.347	14.3
3	سوريا	4.751.480	5.131.620	8
4	عُمان	1.393.938	1.742.422	25
5	فلسطين	1.754.441	1.930.398	10
6	قطر	1.671.206	1.708.127	2.2
7	العراق	1.685.153	2.392.918	42
8	الكويت	2.145.532	2.289.480	6.7
9	لبنان	2.231.694	2.628.669	17.8
10	مصر	33.440.618	37.000.453	10.6
11	المغرب	17.277.224	17.929.195	3.8

12	السعودية	13.634.938	15.500.772	13.7
13	اليمن	3.811.099	4.460.941	17.1

الامم المتحدة ، تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ، بيروت 2013، ص 22 .

من تحليل الجدول اعلاه نلاحظ ان جميع البلدان المختارة قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في عدد مستخدمي خدمة الانترنت بين عامي (2011و2012) ولكن بنسب مختلفة ، علماً ان المعدل الاعلى للنمو كان في العراق حيث بلغ حوالي (42%) ويعود سبب ذلك الى مرحلة عدم تشبع الطلب ، ثم بعد ذلك تأتي دولة عُمان لتكون الاعلى من بين دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل نمو قدره (25%) ، في حين كانت معدلات النمو متقاربة بين دولتي لبنان واليمن بمعدل نمو قدره (17.8%) و(17.1%) على التوالي ، بعدها تاتي دولة البحرين لتكون الثانية في دول المجلس مسجلةً معدل نمو قدره (14.3%) ، لتكون بعدها كل من السعودية الامارات والكويت ، اما دولة قطر فقد سجلت اقل معدل نمو في دول المجلس بحوالي (2.2%) . وقد يؤشر الجدول اعلاه ان بعض الدول الاقل نمو اقتصادياً هي الاعلى في معدلات نمو خدمة الانترنت بينما كانت بعض البلدان على العكس من ذلك سجلت معدلات منخفضة في نمو خدمة الانترنت على الرغم من تطورها اقتصادياً . ولتوضيح معدلات انتشار خدمة الانترنت لنفس العينة من الدول المختارة اعلاه ندرج الشكل الاتي :-

شكل رقم (3) معدل انتشار الانترنت في عينة من البلدان العربية (2011-2012)

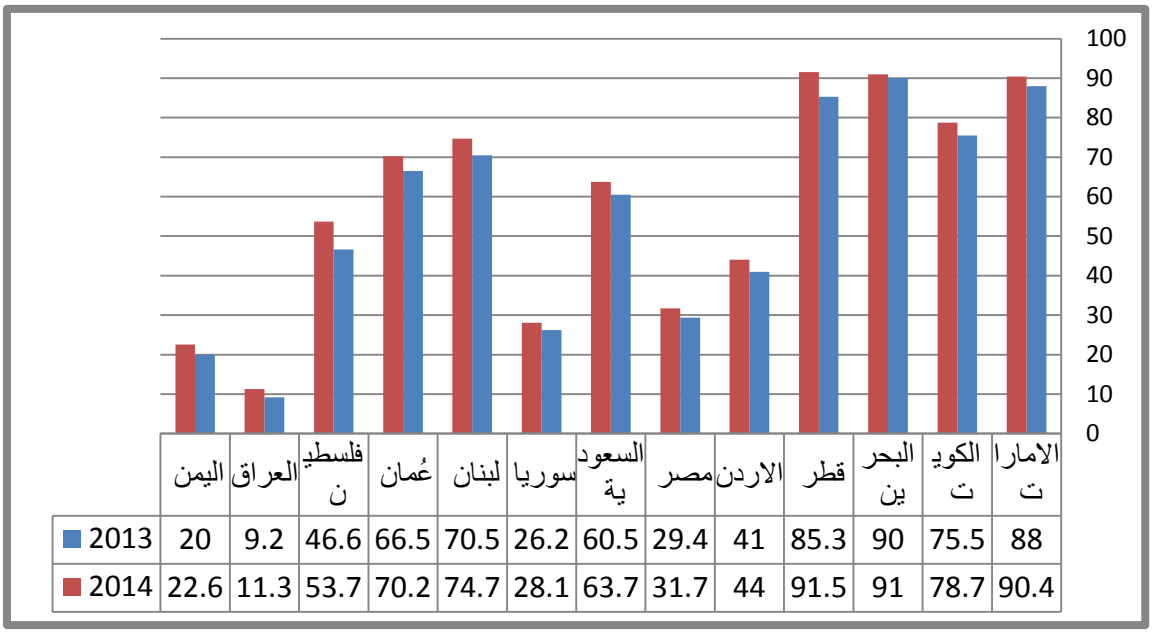

الامم المتحدة ، تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية 2013 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ، بيروت ، ص 22 .

اضافة الى ذلك يوضح الشكل رقم (4) معدلات انتشار الانترنت لعينة من البلدان العربية للعامين (2013-2014) والذي يشير الى ان الامارات العربية والكويت وقطر والبحرين قد سجلت معدلات انتشار مرتفعة على مستوى البلدان العربية اضافة الى المستوى العالمي ، الى جانب ذلك بقيت هذه المعدلات في حالة انخفاض في بعض البلدان الاخرى مثل العراق واليمن وسوريا ويعزى ذلك الى ارتفاع تكاليف هذه الخدمة وكما يوضحها الشكل الاتي :-

شكل رقم (4) معدل انتشار الانترنت في عينة من البلدان العربية (2013-2014)

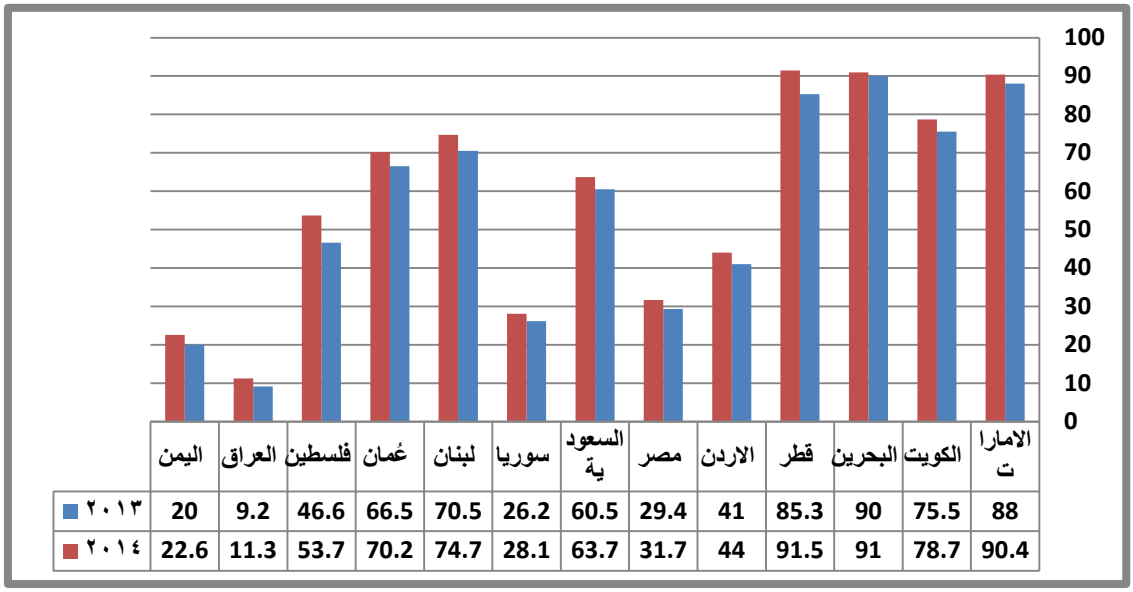

	اليمن	العراق	فلسطين	عُمان	لبنان	سوريا	السعودية	مصر	الاردن	قطر	البحرين	الكويت	الامارات
٢٠١٣	20	9.2	46.6	66.5	70.5	26.2	60.5	29.4	41	85.3	90	75.5	88
٢٠١٤	22.6	11.3	53.7	70.2	74.7	28.1	63.7	31.7	44	91.5	91	78.7	90.4

United Nations ,Regional Profile of the Information Society in the Arab Region , Economic and Social Commission for Western Asia , E/ESCWA/ICTD/2015/3,Beirut , P.27.

2. معدل نمو اجهزة الكومبيوتر

فيما يتعلق بمعدل نمو اجهزة الحاسوب فقد سجل العراق المركز الاول بمعدل نمو قدره (43%) للعام 2008 مقارنة بعام 2007 وكذلك دولة قطر التي حققت نسبة نمو عالية قدرت بـ (42% (كثاني دولة عربية بعد العراق ولتكون هي الاولى بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، لتأتي بعدها مباشرة دولة الامارات العربية المتحدة بنسبة نمو (39%) ، وجاءت كل من البحرين والكويت بنفس معدل النمو في اجهزة الحاسوب حيث قدر بنسبة (38%) لكليهما للعام 2008 مقارنة بعام 2007 ، اما المملكة العربية السعودية فقد حققت معدل نمو اقل من سابقاتها حيث قدر بـ (34%) ، وهكذا بقية الدول العربية التي حققت معدلات نمو موجبة ولكن بنسب مختلفة والتي كانت في اخرها ما حققته دولة فلسطين حيث جاءت في المرتبة الاخيرة بمعدل نمو قدره (6%) والجدول التي يوضح ذلك :-

جدول رقم (6) معدل نمو اجهزة الحاسوب في البلدان العربية المختارة للاعوام (2007-2008)

ت	البلد	عدد اجهزة الحاسوب للعام 2007	عدد اجهزة الحاسوب للعام 2008	معدل النمو %
1	العراق	935000	1337050	43
2	قطر	352000	498080	42
3	الامارات	1780900	2475451	39
4	البحرين	295000	407100	38
5	الكويت	740300	1021614	38
6	السعودية	3548800	4755392	34
7	اليمن	448800	592551	32

8	عُمان	320000	416000	30
9	سوريا	1100000	1430000	30
10	مصر	3304300	4295590	30
11	السودان	1080000	1292562	20
12	لبنان	586400	674360	15
13	الاردن	708400	814660	15
14	فلسطين	199900	210993	6

الامم المتحدة ، تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ، بيروت 2009، ص 38 .

اما فيما يتعلق بمعدل انتشار اجهزة الحاسوب للعام 2008 فقد سجلت جميع بلدان العينة نمو ايجابياً ولكن بنسب متباينة حيث سجلت اغلب بلدان مجلس التعاون الخليجي المراتب الاولى من حيث نمو معدل الانتشار فقد احتلت دولة البحرين المرتبة الاولى بمعدل نمو قدره (45.21%) لتأتي بعدها دولة الامارات العربية المتحدة بمعدل نمو قدره (33.73%) لتأتي بعدها كل من قطر والكويت والمملكة العربية السعودية بمعدلات نمو (32.06%) و (29.68%) و (18.84%) على التوالي ، وهكذا جاءت بقية البدان العربية المختارة والتي كان من بينها دولة العراق التي هي الاخرى قد حققت معدل نمو في انتشار اجهزة الحاسوب للعام 2008 وقدر بـ(4.37%) والتي كانت تعتبر نسبة جداً ضئيلة اذا ما قورنت ببعض البلدان الاخرى كالبحرين وقطر والامارات ، في حين جاءت دولة اليمن في المرتبة الاخيرة بمعدل نمو (2.55%) ، والشكل الاتي يوضح ذلك :-

شكل رقم (5) معدل اجهزة الحاسوب في عينة من البلدان العربية لعام (2008)

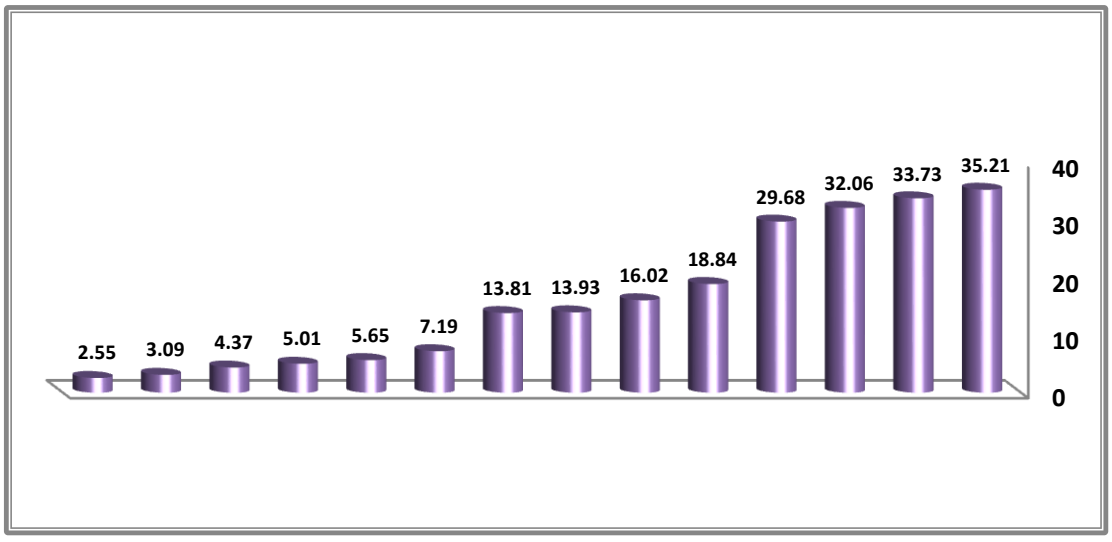

الامم المتحدة ، تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ، بيروت 2009، ص 39 .

اما في العام 2010 وكذلك فيما يتعلق بمعدل انتشار الاسر المعيشية التي لديها اجهزة الحاسوب فقد احتلت بلدان مجلس التعاون الخليجي المراتب الاولى فقد حققت قطر نسبة (90%) وهي اعلى نسبة من بين مجموعة البلدان المختارة ، اما دولة البحرين فقد كانت قريبة من دولة قطر حيث حققت نسبة (87%) ، لتأتي بعدها دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنسبة (76%) و (57%) على التوالي ، اما دولتي السودان واليمن فقد حققتا المراتب الاخيرة بمعدل انتشار قدره (5%) و (4%) على التوالي . والشكل ادناه يوضح ذلك :-

شكل رقم (6) معدل انتشار الاسر المعيشية التي لديها اجهزة الحاسوب في عينة من البلدان العربية لعام (2010)

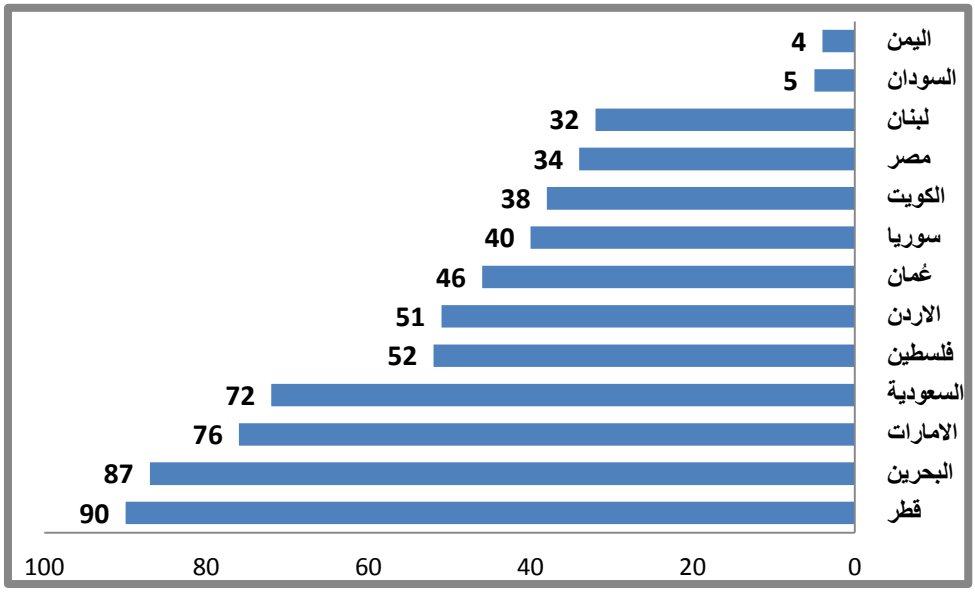

الامم المتحدة ، تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ، بيروت 2011، ص 22.

الابعاد الاقتصادية للاقتصاد الرقمي

يتطلب النظر الى القطاعات التكنولوجية على انها قطاعات لا يقتصر دورها على تقديم الخدمات وانما يتطلب دراسة منتجاتها وتاثيرها على الاقتصاد بشكل عام ، كما ان هذا القطاع لا يزال حديث العهد وتتحكم فيه قيمة الواردات بشكل اساسي ولا زالت الجهات ذات العلاقة في البلدان العربية تمارس دوراً محدوداً على المستوى العالمي باستثناء بعض البلدان التي كانت لها تجارب ناجحة في هذا المجال ، كما ان هذه القطاعات تواجه تحديات كبيرة مما يحول دون تطوره كما ينبغي وتحوله الى قطاع منافس للقطاعات الاقتصادية الاخرى ، وبناءاً على ذلك سنتطرق في هذا المبحث الى الجوانب الاقتصادية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد ركائز الاقتصاد الرسمي من حيث مستوى الافاق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومقدار العوائد المتحققة من هذا القطاع وكالاتي :-

1. الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة الاقتصاد الرقمي

يُعد الانفاق على البنى التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات احد المؤشرات لقياس كفاءة الاداء في بيئة الاقتصاد الرقمي ، لذا ينبغي في هذا المجال معرفة مستوى الانفاق من قبل البلدان العربية على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، حيث يتضح ان البلدان العربية لا زال معدل انفاقها على هذه القطاعات ادنى بكثير من المستوى الذي وصلت اليه بعض البلدان المتطورة ، خصوصاً ما يتصل منها بالتجهيزات والبرمجيات والاتصالات وغير ذلك . ويوضح لنا الجدول رقم (7) مستوى الانفاق عبى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2005-2007) لمجموعة من البلدان العربية ، حيث بلغ متوسط الانفاق في دولة الاردن لثلاثة اعوام ما نسبته (9.2%) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي حيث كانت نسبة الاعوام الثلاثة هي (10%)و(8.9%)و(8.9%) اما في دولة تونس فقد بلغ متوسط الانفاق (5.6%) في حين كان متوسط الانفاق في دولة مصر (5.7%) ، بينما كان انفاق دولة المغرب مرتفع نوعاً ما مقارنةً بالبلدان العربية حيث بلغ متوسط انفاقها للاعوام الثلاثة ما نسبته (8.1%) والجدول الاتي يوضح ذلك .

جدول رقم (7) الانفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية المختارة ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2005-2007)

البلد	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)			الانفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مليون دولار)			نسبة الانفاق من الناتج المحلي الاجمالي %		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007
الاردن	12611	14839	16532	1262	1325	1479	10	8.9	8.9
الامارات	133000	163296	__	7106	8313	9761	5.3	5.1	__
تونس	28968	30962	350220	1672	1771	2109	5.3	5.7	6
الجزائر	102339	116460	134304	2738	3003	3398	2.7	2.6	2.5
الكويت	80798	101647	112116	3748	4347	5087	4.6	4.3	4.5
مصر	89686	107484	130476	5048	6126	7623	5.6	5.7	5.8
المغرب	59524	65637	75119	4765	5253	6243	8	8	8.3
السعودية	315580	356630	383587	13728	15837	17970	4.4	4.4	4.7

محمد حسين محمد، تحليل اثار الاقتصاد الرقمي على التنمية (بلدان عربية مختارة حالة دراسية) ،رسالة ماجستير ، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد ، 2017 ، ص 111 .

كذلك يوضح الجدول رقم (8) الانفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعامي 2003 و 2008 لمجموعة من البلدان العربية واذا ما تم مقارنة ما حققته بعض البلدان العربية مع المعدل العالمي والذي بلغ (6.41%) لعام 2008 حيث حققت كل من الاردن والامارات العربية المتحدة نسبة انفاق فاقت المعدل العالمي حيث حققت الاردن ما نسبته (9.42%) والامارات ما نسبته (7.74%) ،وكذلك دولة مصر التي حققت نسبة مقاربة الى المعدل العالمي حيث بلغت (6.56%) في حين كان اداء كل من الكويت والسعودية منخفض جداً حيث بلغت نسبة الانفاق لكل منهما (4.34%) و (4.82%) على التوالي ، والجدول ادناه يوضح ذلك :-

جدول رقم (8) الانفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعينة من الدول العربية لعامي (2003,2008)

البلد	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	الانفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مليون دولار)	نسبة الانقاق من الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	الانفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مليون دولار)	نسبة الانقاق من الناتج المحلي الاجمالي
	2003			2008		

الاردن	10.20	1016.60	9.97	17.46	1643.60	9.42
الامارات	87.61	5456.10	6.23	148.08	11458.60	7.74
الكويت	47.83	2404.30	5.03	134.54	5832.80	4.34
مصر	71.36	3540.10	4.96	149.02	9775.20	6.56
السعودية	214.57	10539.60	4.91	423.07	20407.90	4.82
العالم	36221.92	2383312.10	6.58	59071.76	3786380.00	6.41

United Nations ,Regional Profile of the Information Society in the Arab Region , Economic and Social Commission for Western Asia , E/ESCWA/ICTD/2009/12,Beirut ,p188.

2. العوائد الاقتصادية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة الاقتصاد الرقمي

يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من القطاعات الداعمة للاقتصاد القائم على المعرفة ، كما ان هذا القطاع قد شهد تطوراً مقبولاً في السنوات القليلة الماضية من منظور اقتصادي الا ان مساهمته في النمو الاقتصادي لم تكن بالمستوى المطلوب اضافة الى ان قياس نسبة مساهمته في النمو الاقتصادي لا زالت تتطلب اختيار مؤشرات موثوقة وملائمة . كما يلاحظ ان اغلب البلدان العربية لازالت هي مستوردة للتكنولوجيا اكثر مما هي مصدرة لها ، ويمكن ان نبين مقدار الايرادات المتحققة من قطاع الاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة من البلدان العربية لعامي 2008- 2009 من خلال الجدول الاتي :-

جدول رقم (9) ايرادات قطاع الاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة من البلدان العربية المختارة لعامي 2008-2009

البلد	الناتج المحلي الاجمالي في عام 2008 مليار دولار	ايرادات قطاع الاتصالات في عام 2008 (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	ايرادات قطاع الاتصالات في عام 2008 (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
لبنان	29933	7.9	7.9
الاردن	22696	6.7	6.3
البحرين	21902	4.1	4.1
مصر	162836	3.7	3.7
العراق	86523	3.5	3.5
الكويت	148023	3.5	3.5
السودان	60299	**3ز3**	3.2
الامارات	58032	3.1	3.1
سوريا	261347	3.0	3.0
السعودية	54516	2.7	2.7
عُمان	476304	3.4	2.5

قطر	110712	1.8	1.7
اليمن	26917	1.2	1.2
فلسطين	11950	0.8	0.8

الامم المتحدة ، تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ، بيروت 2011، ص 150.

من بيانات الجدول اعلاه نلاحظ دولة لبنان حققت اعلى نسبة ايراد من قطاع الاتصالات حيث بلغت (7.9%) لعامي 2008 و 2009 كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تليها بعد ذلك دولة الاردن التي حققت نسبة (6.7%) لعام 2008 ونسبة (6.3%) لعام 2009 ، ثم بعد ذلك البلدان العربية الاخرى كلاً حسب نسبته ، لكن ما يلاحظ ان هذه النسب جميعها لم تكن بالمستوى المطلوب اذا ما تم قياسها مع بلدان العالم المتقدم كون ان بعض البلدان لم تصل حتى الى (1%) كدولة فلسطين التي بلغت نسبة الايرادات لديها (0.8%) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للعامين المذكورين ، اما دول مجلس التعاون الخليجي فقد كانت نسبة الايرادات غير مرتفعة لديهم فقد حققت دولة البحرين اعلى نسبة بمقدار (4.1%) للعامين ، في حين جاءت دولة الكويت بالمرتبة الثانية بنسبة (3.5%) للعامين ثم تبعتها باقي دول المجلس ، اما دولة العراق فكان كباقي دول العينة قد حقق نسبة غير جيدة حيث بلغت نسبة ايرادات قطاع الاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (3.5%) للعامين المذكورين .

ويشير الجدول رقم (10) كذلك الى عائدات قطاع الاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعينة من الدول العربية للاعوام 2010-2011 والذي يتبين ان اعلى نسبة عائدات تحققت في عام 2010 كانت في دولة السودان حيث بلغت (11.7%) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والتي انخفضت في عام 2011 الى (2.9%) اما في عام 2011 فقد حققت دولة الاردن اعلى نسبة حيث بلغت (5.9%) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والتي هي النسبة نفسها لعام 2010 ، كما يلاحظ انخفاض في المتوسط للمنطقة العربية من (4.4) عام 2010 الى (3.3) عام 2011 ، اما دول مجلس التعاون الخليجي فقد حققت البحرين اعلى نسبة من عائدات الاتصالات للعامين المذكورين حيث بلغت النسبة (4.4%) لعام 2010 و (4.2%) لعام 2011 ثم تأتي بعدها بقية دول المجلس .

جدول رقم (10) ايرادات قطاع الاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة من البلدان العربية المختارة لعامي 2010-2011

البلد	الناتج المحلي الاجمالي في عام 2010 مليار دولار	ايرادات قطاع الاتصالات في عام 2010 (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	ايرادات قطاع الاتصالات في عام 2011 (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
الاردن	26.43	5.9	5.9
الامارات	297.65	3.6	2.1
البحرين	22.95	4.4	4.2
تونس	44.38	3.9	3.9
سوريا	59.15	3.2	3.1
السودان	64.79	11.7	2.9
عُمان	57.85	3.5	2.5

قطر	127.33	1.6	1.1
مصر	218.89	3.2	2.9
المغرب	90.77	4.7	4.6
السعودية	450.79	3.8	3.0
اليمن	31.88	3.3	3.3
المتوسط في المنطقة العربية		4.4	3.3
المتوسط في العالم		2.7	2.6

الامم المتحدة ، تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ، بيروت 2013، ص 147 .

الاستنتاجات

1. يعتبر الاقتصاد الرقمي من الاقتصادات المهمة الى جانب القطاعات الاقتصادية الاخرى كونه يساهم في نسبة من ايرادات الناتج المحلي الاجمالي وان كانت بمستويات منخفضة في البلدان العربية .
2. ان المعلومات ووسائل الاتصال والانترنت هي قوة الثورة الرقمية كون الاقتصاد الرقمي قائم على المعلوماتية والثورة الفكرية ولم تعتبر الموارد الطبيعية هي الدافع نحو تطور الاقتصاد .
3. ضعف البنى التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك انخفاض نسبة الانفاق على مشاريع البحث والتطوير احدث فجوة رقمية كبيرة بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة .
4. الاقتصاد الرقمي يخضع للاحتكار من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي اصبح انتاجها الاساس هو المعرفة والذي يتجلى بالمنتجات الرقمية الذي يتركز فيها رأس المال بشكل كبير .
5. لا تزال مكونات الاقتصاد الرقمي كالتجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية في مراحلها الاولى وكذلك انظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات لم تزل في مرحلة التطور.

التوصيات

1. تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتأكيد على الاهمية الكبيرة لراس المال الفكري والاستثمار في البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات .
2. محاولة تحرير قطاع الاتصالات من الشركات الاحتكارية والتشجيع على المنافسة لما له من الاثر في توفير الخدمات بنوعية جيدة واسعار منخفضة .
3. زيادة النفقات المخصصة لمشاريع البحث والتطوير وفسح المجال اما الشركات الاستثمارية للاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات .
4. العمل على تطوير الكوادر البشرية كونها الاساس في مجتمع المعلومات من خلال المنح التدريبية وتنمية الموارد البشرية سواء للمحترفين في التقنيات او لمستخدمي التقنيات .
5. العمل على تشجيع المواطنين على استخدام العمليات الالكترونية كالتجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية من خلال التعريف بمزاياها والمتمثلة بأنخفاض الوقت والكلفة.

المصادر

الرزو ، حسن مظفر .(2006).مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل الى اقتصاديات الانترنت . الرياض : مركز البحوث.

جاسم ، جعفر حسن .(2010). الاقتصاد الرقمي : دار البداية ناشرون وموزعون .عمان : الطبعة الاولى.

دواي ، مهدي صالح و حسين ، عبد علي .(2018). نحو اقتصاد معرفي عراقي في ظل المتغيرات التكنولوجية المعاصرة ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان – اربيل في العلوم الادارية والمالية

النجار، فريد .(2007). الاقتصاد الرقمي الانترنت واعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية ، الطبعة الاولى : الدار الجامعية.

بلقاسم ، سعودي واخرون .(2019). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال كآلية لتفعيل الاقتصاد ألرقمي في الجزائر .مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد خاص .

غدير ، باسم غدير .(2010).اقتصاد المعرفة . حلب : شعاع للنشر والعلوم.

علي ، نغم عزيز محمد .(2018).تحليل اثار الفجوة الرقمية على التنمية في البيئات الاقتصادية النامية . رسالة ماجستير ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد .

فليح حسن خلف .(2007). اقتصاد المعرفة ، الطبعة الاولى . الاردن :علم الكتب الحديث .

حسن العلمي .(2013). دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة . رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر.

الامم المتحدة . تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) . بيروت . 2013 .

الامم المتحدة ، تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ، بيروت 2009 .

محمد حسين محمد .(2017). تحليل اثار الاقتصاد الرقمي على التنمية : بلدان عربية مختارة حالة دراسية . رسالة ماجستير ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد.

Erik Brynjolfsson & Brian Kahin .(2000). Understanding the Digital – USA : Library of Congress Cataloging – in – Publication Data .

United Nations Regional Profile of the Information Society in the Arab Region Economic and Social Commission for Western Asia E/ESCWA/ICTD/2011/4Beirut .

United Nations ,Regional Profile of the Information Society in the Arab Region , Economic and Social Commission for Western Asia , E/ESCWA/ICTD/2015/3,Beirut

United Nations ,Regional Profile of the Information Society in the Arab Region , Economic and Social Commission for Western Asia , E/ESCWA/ICTD/2009/12,Beirut .